من الملاحظ على النموذج السابق أن عملية تطوير المنهج تمر وفق ثلاث مراحل تبدأ بتحديد الأهداف التربوية والتعليمية وتحديد حاجات المتعلمين وتحديد خصائص المتعلمين وتحديد واقع المنهج الحالي المراد تطويره، والمرحلة الثانية وهي مرحلة التصميم الفعلي للمنهج والتي سوف تتم وفق الاحتياجات التالية: صياغة الأهداف السلوكية، وإعداد قائمة المهارات وضبطها، وتحديد عناصر المحتوى في ضوء قائمة المهارات، واختيار خبرات التعلم، واختيار طرائق التدريس، واختيار الوسائط والمواد التعليمية، وتصميم الوسائط التعليمية، وتصميم الرسالة التعليمية على الوسائط المطلوب إنتاجها، وتحديد الأنشطة المناسبة لكل هدف، وتصميم البيئة التعلمية التعليمية وعناصر عملية التعلم، ووضع استراتيجية وخطوات تنفيذ التعلم، والمرحلة الأخيرة لتطوير المنهج وهي تقويم عملية التطوير وقياس أثر وفاعليه المنهج، ويكون ذلك من خلال الاختبارات التحصيلية واختبارات الأداء والملاحظة لقياس المهارات، وتتم عملية التغذية الراجعة وتحسين المسارات بعد عملية التقويم حيث يتم العودة إلى الأهداف وبيان مدى تحققها في ضوء التقويم التكويني والنهائي للمتعلمين.

رابعًا: نموذج المنهج المقترح

المنهج المقترح في إدارة المشتريات الحكومية «الإلكترونية» باستخدام المستحدثات التكنولوجية، وذلك وفق الخطوات التالية:

(أ) التعريف بمنهج إدارة المشتريات «الإلكترونية».

(ب) الأسس التي روعيت في بناء منهج إدارة المشتريات الإلكترونية.

(ج) الإطار العام المقترح لمنهج إدارة المشتريات الإلكترونية.

(د) ضبط المنهج.

(أ) التعريف بمنهج إدارة المشتريات الحكومية «الإلكترونية»:

التعريف الإجرائي لمنهج إدارة المشتريات الحكومية «الإلكترونية» على أنه «منظومة متكاملة ومترابطة من مجموعة من الخبرات ومهارات إدارة المشتريات الإلكترونية المخططة مسبقًا في صورة وحدات دراسية تقوم على استراتيجية التعلم الإلكتروني (المخلوط)، ويتم التفاعل الإيجابي مع الطلاب من خلال استراتيجيات تدريس لإكساب هؤلاء الطلاب المعارف والمهارات والاتجاهات المتعلقة بأداء إدارة المشتريات الإلكترونية باستخدام المستحدثات التكنولوجية».

(ب) الأسس التي روعيت في بناء منهج إدارة المشتريات الإلكترونية:

تم تصميم الإطار العام لمنهج إدارة المشتريات الحكومية «الإلكترونية» على الأسس التالية:

1- الارتكاز على قائمة مهارات إدارة المشتريات الحكومية السابق تحديدها، فقد قام الباحث بدراسة تحليلية وميدانية أسهمت في التوصل إلى قائمة بالمهارات الأدائية لإدارة المشتريات الإلكترونية.

2- احتياجات المتعلمين وسوق العمل، وذلك بما يتيح فرصة أكبر للطلاب في الالتحاق بسوق العمل وفق أحدث تقنيات العمل الإلكتروني لإدارة عمليات الشراء.

3- خصائص وقدرات المتعلمين.

4- المتغيرات البيئية وهي المحلية والعالمية مثل اتفاقية الجات واتفاقيات الشراء عبر الخط والتوقيع الإلكتروني.

5- التركيز على كل من الدراسة النظرية والممارسات العملية، وبذلك يكون المنهج قادرًا على ترجمة الأفكار النظرية والممارسات العملية والتي يمكن ملاحظتها في سلوك المتعلمين.

6- التركيز على إيجابية المتعلم أثناء عملية التعلم.

7- الاعتماد على التعليم الجماعي ومجموعات العمل.

8- تحديد مهارات المنهج المقترح لإدارة المشتريات الإلكترونية باستخدام المستحدثات التكنولوجية، ويرى الباحث أن استخدام المستحدثات التكنولوجية يؤدي إلى:

- تحديد طرق واستراتيجيات التدريس المناسبة.
- اختيار الوسائط التعليمية المناسبة.
- اختيار الأنشطة التعليمية المناسبة.
- مساعدة المعلم في بناء أساليب التقويم المناسبة لطبيعة الأداء المناسب.
- معرفة المتعلم بناتج التعلم يسهم في جعل العملية التعليمية أسرع وأبقى أثرًا.

9- مراعاة التسلسل المنطقي للمنهج والتتابع المنهجي للمنهج.

10- متابعة وتوظيف المستحدثات التكنولوجية في مجال إدارة المشتريات كما يلي:

- زيارة المعارض المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بأساليب الشراء الإلكتروني.
- مقابلة بعض الخبراء والتخصصين في مجال إدارة المشتريات.
- مقابلة بعض الخبراء في المناهج وخاصة منهج إدارة المشتريات.
- توظيف الوسائط التكنولوجية التفاعلية.

(ج) الإطار العام المقترح لمنهج إدارة المشتريات الإلكترونية:

تم إعداد الإطار العام لمنهج إدارة المشتريات الإلكترونية في ضوء توظيف المستحدثات التكنولوجية استنادًا إلى الأسس السابقة تتضمن العناصر التالية:

1- الأهـــداف.

2- المحتوى.

3- طرق وأساليب التدريس.

4- الوسائط التعليمية.
5- الأنشطـة.
6- أساليب التقويم.

وفيما يلي عرض لهذه العناصـر:

1- أهــداف المنهج:

تعتبر عملية تحديد الأهداف أولى الخطوات الأساسية لتصميم المناهج وعلى أساسها يتم تحديد المحتوى، ويتم اختيار مواقف التعلم المناسبة، كما أنها أساس اختيار طرائق التدريس، وكما أنها تزودنا بأساليب التقويم السليمة للحكم على مدى نجاح المنهج وتحقيقه للأهداف.

إن نجاح أي برنامج تعليمي لا يتحقق إلا بوضع أهداف لهذا البرنامج في صورة محددة، إذ أن تحديد أهداف البرنامج يعد الأساس الأول عند اختيار وإعداد المحتوى التعليمي، وهناك مجموعة من الأبعاد حول الأهداف العامة بالبرنامج التعليمي وهي:

1- أن تشير الأهداف إلى المعطيات التعليمية التي تناسب المجال التعليمي.
2- أن تمثل الأهداف كل المعطيات التعليمية.
3- يمكن تحقيق الأهداف بمجموعة معينة من المتعلمين.
4- تناغم وتناسق بين الأهداف وفلسفة المؤسسة التعليمية.
5- تناغم وتناسق بين الأهداف والأسس العامة للتعليم.

وقد ذكر أحمد اللقاني، حلمي الوكيل، محمد المفتي مجموعة من الخصائص يجب توافرها في الأهداف حتى يتحقق الهدف منها:

1- أن تكون قريبة المنال.
2- أن تكون مصاغة في صورة عبارات إجرائية.

3- أن تكون محددة وقابلة للقياس والملاحظة.
4- أن تركز على سلوك المتعلم لا على سلوك المعلم.
5- أن تصف ناتج التعلم.
6- أن تخبر المتعلمين عما هو مطلوب منهم.
7- يحدد الهدف ناتج التعلم وليس موضوعات التعلم.

وقد أكد محمد عزت عبدالموجود على أن هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها عند صياغة الأهداف هي:
1- أن يكون الهدف واضحًا ومحددًا.
2- أن يصف الهدف ناتج التعلم المطلوب.
3- أن يركز الهدف على السلوك المطلوب.
4- أن يمكن ملاحظة الهدف في ذاته أو في نتائجه المرجوة.
5- أن يمكن قياس الهدف.

وقد راعي الكاتب هذه المتطلبات السابقة عند صياغة أهداف المنهج المقترح، وأهداف المنهج الحالي هي عبارة عن السلوكية المرغوبة والنواتج التعليمية (اكتساب الطلاب مهارات إدارة المشتريات الإلكترونية) التي يتوقع أن يبلغها الطلاب بعد دراستهم لهذا المنهج.

وبالتالي تم التوصل إلى صياغة أهداف المنهج، وقد حددت بمائة وأربعة أهداف.

2- محتوى المنهج:

يعتبر محتوى المنهج من أكثر العناصر أهمية ارتباطًا وتأثرًا بأهدافه، ويقصد بمحتوى المنهج هو مجموعة من الخبرات التربوية والحقائق والمعلومات التي يرجى تزويد الطالب بها، كذلك الاتجاهات والقيم التي يراد تنميتها، والمهارات الحركية

التي يراد إكسابهم إياها بهدف تحقيق النمو الشامل المتكامل لهم في ضوء الأهداف المقررة للمنهج.

وقد ذكر مركز المعلومات الوطني الفلسطيني عدة معايير عند اختيار محتوى المنهج وأنشطة تمثلت فيما يلي:

المعايير المتصلة بالمحتوى:

أ - صلة المحتوى بالأهداف.

ب- صدق المحتوى وأهميته.

معايير متصلة بعملية التعلم:

أ - الإفادة من ميول التلاميذ.

ب- الاستمرار والتنظيم.

ج- تعدد أهداف التعليم.

د- مراعاة الفروق الفرديـة.

كما حدد حلمي الوكيل ومحمد المفتي المعايير التالية التي يجب مراعاتها عن اختيار محتوى المنهج:

1- أن يكون المحتوى مرتبطًا بالأهداف.

2- أن يكون المحتوى صادقًا وله دلالة.

3- أن يرتبط بالواقع الثقافي الذي يعيش فيه التلميذ.

4- أن يكون هناك توازن بين شمول وعمق الأهداف.

5- أن يراعى المحتوى ميول وحاجات التلاميذ.

6- كما روعي أن يكون المحتوى متصفًا بالمرونة والتكامل ويسمح باتساع الإطلاع للمتعلمين والقيام بالأنشطة التعليمية التي تعمل على تنمية مهارات الشراء لديهم.

وقام الكاتب بتصميم محتوى المنهج بحيث يسهم في إكساب الطلاب مهارات إدارة المشتريات اللازمة لإدارة المشتريات الحكومية وإعدادهم لسوق العمل، كما

أنه روعي أن يشمل البرنامج على 5 وحدات دراسية، وفيما يلي عرض وحدات المنهج باختصار كما يلي:

الوحدة الأولى: التخطيط لإدارة المشتريات

وتتضمن الدروس التالية: التخطيط العلمي والتنبؤ بالاحتياجات، تحديد برامج العمل في شكل كمي ونوعي، تحديد مستلزمات الوحدة، تحديد الكمية المناسبة، تحديد الجودة المناسبة، تحديد السعر المناسب، تحديد الوقت المناسب، تحديد أولويات الشراء، جمع المعلومات عن مصادر التوريد، تقييم المعلومات، قرار الشراء، تحديد المصدر المناسب، التقييم بعد الشراء.

الوحدة الثانية: إدارة المشتريات الإلكترونية

وتتضمن الدروس التالية: الحكومة الإلكترونية، الإدارة الحكومية الإلكترونية، وظائف الإدارة في ظل الحكومة الإلكترونية، إدارة التجارة الإلكترونية، إدارة المشتريات الإلكترونية، سياسات الشراء، إجراءات الشراء والتخزين، أنواع طرق الشراء.

الوحدة الثالثة: التطبيق السليم للمداخل الحديثة في عمليات الشراء

وتتضمن الدروس التالية:

- طبيعة وأهمية وظيفة الشراء والاتجاهات المعاصرة فيها.
- الواجبات والمهام الحديثة لإدارة الشراء وتحديد مواصفات موظف الشراء العصري.
- القيام بأعمال الشراء وفقًا للمحاور الحديثة لصنع القرار الشرائي.
- تنفيذ أعمال الشراء والتخزين وفقًا للوائح المتبعة.
- تحليل التجارب العالمية الناجحة في تطوير نظم الشراء والاستفادة منها.
- تحديث وتطوير الأنظمة والبرمجيات والتجهيزات الإلكترونية المأخوذة بها في الإدارة الإلكترونية لتقديم الخدمات.
- توثيق وتحليل وتصنيف البيانات والمعلومات المتعلقة بالعطاءات والمناقصين.

- النشر الإلكتروني لدعوات المشاركة بالمناقصات الإنشائية وما يطرأ عليها من ملاحق ومراسلات.
- النشر الإلكتروني لإحصائيات المناقصات المحالة.
- النشر الإلكتروني لأسماء وتخصصات المناقصين (مقاولين/ مستشارين) المصنفين والمؤهلين.
- النشر الإلكتروني للدراسات النموذجية التحليلية والمقارنة لأسعار بنود الأعمال.
- تقديم خدمات تصنيف المقاولين وتأهيل الاستشاريين إلكترونيًا من خلال موقع الدائرة على شبكة الإنترنت.
- تقديم خدمة البث المباشر بالصوت والصورة لإجراءات فتح العروض.

الوحدة الرابعة: التشريعات والقوانين:

وتتضمن الدروس التالية:

- الإجراءات القانونية الخاصة بالمناقصات لتتلاءم مع برنامج الحكومة الإلكترونية.
- الطرق المناسبة في تسديد أثمان نسخ المناقصات واستلام العروض إلكترونيًا.
- الإجراءات القانونية لضمان سلامة التوقيع الإلكتروني على كاف الوثائق المتعلقة بالمناقصات.
- الإجراءات القانونية لإعداد اجتماعات لجان العطاءات المركزية ليوم أعضاء اللجان المركزية بفتح وثائق المناقصات إلكترونيًا والتوقيع عليها إلكترونيًا.

الوحدة الخامسة: مجال التطبيقات الإدارية للحاسب الآلي:

وتتضمن الدروس التالية:

- تشغيل نظام النوافذ Window XP والبرامج الملحقة.
- تحليل البيانات وصياغتها برسوم بيانية باستخدام برنامج إكسل Excel تحت مظلة النوافذ Windows XP.

- تصميم قواعد البيانات لإدارة المشتريات.
- العمل على شبكات الإنترنت.
- تصميم صفحات الإنترنت Web Design.

3- طرق وأساليب التدريس.

تعددت طرق واستراتيجيات التدريس التي يمكن استخدامها في العملية التعليمية ولكل طريقة أو إستراتيجية يناسبها موقف أو عدة مواقف تعليمية، ومن أشهر طرق التدريس المستخدمة المحاضرة، المناقشة، وحل المشكلات.

وتعرف طرائق التدريس بأنها النشاط التربوي المنظم الذي يقوم به المعلم داخل الفصل وخارجه بهدف مساعدة الطلاب في تحقيق أهداف التعليم.

كما عرف حلمي الوكيل ومحمد بن المفتي طريقة التدريس بأنها «فنية من الإجراءات والأفعال المرتبطة التي تظهر على هيئة أدوات أو أداءات يقوم بها المدرس أثناء العملية التعليمية بهدف تيسير حدوث تعلم التلاميذ لموضوع دراسي معين، أو جزء منه أو لمعلومة ما وساعيًا من خلال ذلك إلى مساعدة التلميذ للوصول إلى هدف أو أكثر من الأهداف التربوية».

وهناك مجموعة من الشروط يجب توافرها في الطريقة المختارة لتدريس أي درس أو وحدة تعليمية من أهمها:

1- ملاءمة الطريقة للهدف المحدد.
2- ملاءمة الطريقة للمحتوى.
3- ملاءمة الطريقة لمستويات التلاميذ.
4- مدى مشاركة التلاميذ.
5- مدى التنوع.
6- التنظيم أي تعمل على تنظيم الأفكار التي يتضمنها الموضوع.

7- التكامل ويقصد به التكامل بين أفضل ما تتميز به الأساليب المستخدمة في التدريس.

وتوفر دليل المعلم من أهم الشروط التي تسهم في تحقيق الأهداف التعليمية.

وفي ضوء هذه الشروط والمعايير يمكن اقتراح طرق التدريس التي يمكن الاستفادة منها في تنفيذ المنهج المقترح كما يلي:

- المحاضرة.
- المناقشات الجماعية.
- دراسة الحالة.
- تمثيل الأدوار.
- الاستقراء.
- الاستنباط.
- البيان العملي.
- الندوات.الممارسة العملية داخل المؤسسات الحكومية.
- البحوث والتقارير
- إستراتيجية التعليم المخلوط.

4- الوسائط التعليمية:

يقصد بالوسائط التعليمية الخامات والأدوات والأجهزة والمعدات والسبورات والأفلام والمجسمات والنماذج والتسجيلات.

وقد ذكر رشدي لبيب وفايز مراد أن لكل وسيط دوره القائم بذاته في تحقيق هدف تعليمي معين أو عدة أهداف، بحيث يتم استخدام الوسائط التعليمية في إطار منظومة متكاملة تعد منظومة فرعية للوحدة التعليمية أو البرنامج التعليمي.

وهناك مجموعة من المعايير يجب توافرها لاختيار الوسائل التعليمية وهي:

- ملاءمة الوسائط مع أهداف المنهج.
- ملاءمة الوسائط لمحتوى المنهج وعناصره.
- مدى ما تتيحه من مشاركة المتعلم في العملية التعليمية.
- مدى التنوع (صور – مواد – مطبوعة – رسوم).

ويقترح الكاتب مجموعة من الوسائل التعليمية المناسبة لطبيعة مواقف التعليم، والتي يسهم الطلاب في إعدادها والمعدة بواسطة أكثر التقنيات التفاعلية وهي: البرمجية التعليمية لمنهج إدارة المشتريات المعد باستخدام التقنيات التفاعلية، الحاسب، جهاز عرض فوق الرأس، الشفافيات، السبورات الضوئية، الأفلام التعليمية، النماذج.

5- الأنشطة التعليمية:

تعتبر الأنشطة التعليمية من أكثر عوامل نجاح أي منهج تعليمي وخاصة برامج تنمية المهارات، ومن الاحتياجات الضرورية لأي منهج تعليمي، عدد من الأنشطة تراعي الفروق الفردية بين التلاميذ وكذلك تتصل بموضوعات الوحدة مثل عمل نماذج إعداد لوحات ورسوم وعمل مجلات حائط وكتابة مقالات.

ويشير كل من أحمد حسن اللقاني وفارغة حسن أن النشاط يعد أحد المكونات الأساسية للدرس، وقد يكون نشاطًا تمهيديًا أو مصاحبًا أو تاليًا له، ويجب أن يتم اختياره بفهم وإدراك كامل للعلاقة بينه وبين كافة العناصر الأخرى، ويقوم المعلم باختيار النشاط عادة في ضوء الأهداف المحددة للدرس، وبالتالي يعد وسيلة من الوسائل المساعدة في تحقيق الأهداف.

وذكر كمال زاهر أن النشاط يجب أن يتصف بالفاعلية والإيجابية في المواقف والمجالات العملية المختلفة ومن الطبيعي أن الفاعلية والإيجابية لا تتحققان للتلميذ إلا في وجود مناهج تقوم على الإيجابية والفاعلية مثل مناهج المشروعات والوحدات.

ويؤكد صابر حسين محمود أن النشاط يمثل ركنًا أساسيًا لا يقل في أهميته عن المحتوى أو الطرق أو الوسائل، وإذ يجب أن يتم اختياره وتخطيطه بفهم وإدراك كامل للعلاقة بينه وبين العناصر الأخرى.

وأشار عبدالهادي عبدالله هناك مجموعة من المعايير يجب توافرها عند اختيار الأنشطة التعليمية هي:

- ملاءمة النشاط لموضوع الدرس.
- مساهمة النشاط في تحقيق الأهداف.
- تنوع وتعدد الأنشطة التعليمية.
- مناسبة النشاط مع الوقت والإمكانيات.

وفي ضوء ما سبق اقتراح الباحث مجموعة من الأنشطة التعليمية التي يمكن أن يقوم بها الطالب بإشراف المعلم مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التعليمية، ومن أمثلة هذه الأنشطة ما يلي:

جمعيات علمية، ندوات، مقالات، إعداد الأبحاث، إعداد نماذج، الزيارات والرحلات لبعض المؤسسات الحكومية لمعرفة أداءات موظفي إدارة المشتريات، إعداد التقارير، مناقشة الموضوعات، التطبيقات على الحاسب، مشاهدة فيلم تعليمي، إجراء حوار عبر شبكة الإنترنت، تصفح شبكة المعلومات «الإنترنت».

6- أساليب التقويم.

تتمثل أهمية التقويم في الحكم على مدى تحقيق أهداف المنهج وتعيين نقاط الضعف في تعليم الطلاب وإعداد البرامج لعلاج نواحي الضعف وتدعيم نواحي القوة وتطبيقها وصولاً إلى التعليم الجيد.

وقد اشتمل تقويم المنهج على:

أ- تقويم بنائي:

وهو تقويم مصاحب للبرنامج التعليمي في مراحله المختلفة؛ وذلك لتقويم أداء الطلاب للمهارات المتضمنة للمنهج، وذلك عن طريق تقديم أسئلة شفهية واختبارات قصيرة عقب كل درس من دروس الوحدة بالإضافة إلى تكليف الطلاب بحل الواجبات المنزلية ومتابعتهم.

ب- تقويم نهائي:

وذلك عن طريق تطبيق الاختبار التحصيلي والمواقف الأدائية الذي يمكن عن طريقه إصدار أحكام موضوعية عن مدى تحصيل وإتقان المعارف والمهارات المستهدفة من المنهج المقترح.

(د) ضبط المنهج:

تم عرض محتوى المقترح على مجموعة من المحكمين في مجال إدارة المشتريات والمناهج وطرق التدريس، وذلك من خلال مقابلات شخصية معهم تم فيها عرض موجز للبحث وخطواته وطلب من السادة المحكمين إبداء رأيهم من حيث الحذف أو الإضافة أو التعديل من خلال المحاور التالية:

- دقة الصياغة اللفظية لأهداف المنهج.
- مدى صحة الأهداف من حيث الصياغة.
- مدى مناسبة المحتوى العلمي للأهداف.
- مدى صحة المحتوى العلمي للبرنامج.
- مدى ملاءمة طرق وأساليب التدريس والأنشطة والوسائل التعليمية والتقويم لكل موضوع.

وقد أبدى المحكمون آراءهم بصحة صياغة الأهداف وصحة المحتوى العلمي للأهداف وصلاحية مشروع المنهج بمحتواه وطرائق تدريسه وأنشطته والوسائل

التعليمية وأساليب العرض في تنمية مهارات الشراء الحكومي لدى طلاب الصف الثاني الثانوي التجاري للإدارة والخدمات.

كما أنهم أبدوا إعجابًا كبيرًا بتوظيف برامج الوسائط المتعددة المتفاعلة، وضرورة تغيير دور المعلم والتعليم الإلكتروني في العملية التعليمية.

وبذلك أصبح المنهج في صورته النهائية وصالحًا للتطبيق.

خامسًا: الدراسات والبحوث التي تناولت توظيف الحاسب في التعليم التجاري

دراسة: ممدوح عبدالهادي عثمان (1995) (125)

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم برنامج في الاقتصاد باستخدام الحاسب الآلي لطلاب المرحلة الثانوية التجارية وقياس فاعلية في تحقيق أهداف تدريس المادة واتجاهات الطلاب نحو دراسة هذه المادة، وقام الباحث بتصميم برنامج باستخدام الحاسب الآلي.

وتكونت عينة الدراسة من 60 طالبة من طالبات الصف الأول الثانوي التجاري، وقسمت إلى مجموعتين تجريبية وضابطة، وطبق الباحث البرنامج المعد باستخدام الكمبيوتر على المجموعة التجريبية، بينما تم التطبيق للمجموعة الضابطة بدون استخدام الحاسب الآلي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى فاعلية استخدام الحاسب الآلي في رفع مستوى التحصيل وتغيير اتجاهات الطلاب نحو مادة الاقتصاد في المجموعة التجريبية عنها في الضابطة.

دراسة: إبراهيم محمد فراج (1996) (3)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس فاعلية استخدام الكمبيوتر في تدريس المحاسبة المالية لطلاب المعاهد الفنية التجارية في تنمية المهارات المالية والمحاسبية ولتحقيق